نحو بناء قوة اقتصادية صناعية تنافسية خارج قطـــاع المحروقات
كشرط ضروري لتحقيق النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر

بودواية محمد
طالب دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية
وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر
بريد إلكتروني: mboudouaya79@gmail.com

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح دور و كيفية بناء قوة اقتصادية صناعية تنافسية خارج قطاع المحروقات كشرط ضروري لتحقيق النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر، حيث يتطلب الأمر العمل بجانب العرض الكلي ويشترط ذلك بناء مقاربة جزائرية أصيلة لتحقيق هذا النمو الاقتصادي المستديم، وتجسيد عوامل نجاحها المفتاحية المشتركة ومن بين أهم هذه العوامل هناك العامل المتمثل في بناء قوة اقتصادية وطنية تنافسية منتجة للثروة يكون عمودها الفقري بناء قوة اقتصادية صناعية تنافسية خارج قطاع المحروقات.

للإشارة أنه خلال الفترة 2001-2015 قامت السلطات العمومية بتطبيق سياسة اقتصادية بواسطة برامج دعم الإنعاش والنمو الاقتصادي لأجل دعم النمو الاقتصادي في الجزائر، غير أن ذلك لم يؤدي إلى دعم النمو الاقتصادي وتحقيق النمو الاقتصادي المستديم، وكانت النتائج ضعيفة.

كلمات مفتاحية: النمو الاقتصادي المستديم، القوة الاقتصادية الصناعية التنافسية، اقتصاديات الحجم، عوامل الإنتاج، الناتج الداخلي الخام.

Résumé :

Cette étude, vise à clarifier le rôle et la manière de construction, d'une force économique industrielle compétitive, hors hydrocarbure. comme condition nécessaire pour la réalisation de la croissance économique durable en Algérie. Il s'agit de travailler au niveau de l'offre global, cela exige la construction d'une approche Algérienne authentique pour la

réalisation de la croissance durable. Et la concrétisation de ces facteurs clés communs de réussite. L'un de ces plus importants facteurs. On trouve le facteur construction d'une force économique nationale compétitive productive de la richesse. Sa colonne vertébrale réside dans la construction d'une force économique industrielle compétitive hors hydrocarbure.

Il est à souligner que durant la période 2001-2015, les autorités publiques ont appliquées une politique économique, à travers les programmes de soutien de la relance et de la croissance économique. Pour soutenir la croissance économique. Mais cela n'a pas conduit à soutenir la croissance économique et réaliser de la croissance économique durable, tandis que les résultats étaient faibles.

مقدمة:

حسب الدراسة المنجزة من طرف البنك العالمي في سنة 2008 حول موضوع النمو الاقتصادي، فقد تمكنت ثلاثة عشرة (13) بلدا من تحقيق النمو الاقتصادي المستديم من خلال تجسيد عوامل النجاح المفتاحية المشتركة لتحقيق هذا النمو الاقتصادي المستديم، ومن بين أهم هذه العوامل هناك عامل بناء قوة اقتصادية وطنية تنافسية منتجة للثروة يكون عمودها الفقري بناء قوة اقتصادية صناعية تنافسية خارج قطاع المحروقات.

إن السياسات الاقتصادية المطبقة في الجزائر منذ سنة 2001 المستهدفة دعم النمو الاقتصادي لم تأخذ في الاعتبار استهداف تحقيق النمو الاقتصادي المستديم كهدف نهائي وتجسيد عامل النجاح المفتاحي المشترك المتمثل في بناء قوة اقتصادية وطنية تنافسية وبناء قوة صناعية تنافسية خارج قطاع المحروقات، وقد تم الاعتماد فقط على العمل بجانب الطلب الكلي استنادا على النظرية الكينيزية ونظريات النمو الداخلي أين تم توجيه الوفرة المالية الضخمة والاستثنائية المتأتية من إيرادات المحروقات نحو تشييد الهياكل القاعدية عبر مختلف مناطق الوطن، ولم تمنح العناية والأهمية للقطاع الصناعي خارج المحروقات لبنائه وجعله العمود الفقري والقوة الضاربة للاقتصاد الوطني.

أ- إشكالية الدراسة: تتمحور إشكالية الدراسة في الإجابة عن السؤال الجوهري التالي:

لأجل تحقيق النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر هل يقتضي الأمر أولا بناء قوة اقتصادية صناعية تنافسية خارج قطاع المحروقات التي يجب أن تكون بمثابة العمود الفقري لبناء قوة اقتصادية وطنية تنافسية منتجة للثروة، وكيف يمكن تحقيق ذلك؟

ولتحليل هذه الإشكالية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو مفهوم هذا النمو الاقتصادي المستديم، وما هي خصائص اقتصادياته؟
- ما هي نتائج تطبيق سياسة دعم الإنعاش والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2015، وهل أدى تطبيقها إلى تحقيق معدلات عالية للنمو الاقتصادي وتحقيق النمو الاقتصادي المستديم؟
- كيف كان أداء القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2001-2015، وما هي مساهمته في إنتاج الثروة الوطنية؟
- كيف يمكن بناء قوة اقتصادية صناعية تنافسية خارج قطاع المحروقات منتجة للثروة لأجل تحقيق النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر؟

ب- فرضيات الدراسة:

- ستؤدي سياسة دعم الإنعاش والنمو الاقتصادي المطبقة في الجزائر خلال الفترة 2001-2015 إلى دعم وتعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق النمو الاقتصادي المستديم؛
- ستؤدي السياسة الاقتصادية المطبقة على القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2001-2015 إلى التحليق بهذا القطاع وجعله قطاعا يساهم بقوة وفعالية في إنتاج الثروة الوطنية؛
- لا يمكن تحقيق النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر إلا من خلال بناء قوة اقتصادية صناعية تنافسية خارج قطاع المحروقات تكون بمثابة العمود الفقري لبناء قوة اقتصادية وطنية تنافسية منتجة للثروة.

ت- أهمية الدراسة: إن جميع السياسات المطبقة في الجزائر منذ سنة 2001 لأجل دعم النمو الاقتصادي قد كانت نتائجها مخيبة وباءت كلها بالفشل نظرا للاعتماد على العمل بجانب الطلب الكلي وانتهاج سياسات اقتصادية مستلهمة من نظريات اقتصادية لا تجد أساسها النظري والتطبيقي في الواقع الجزائري، وإهمال الاعتماد على جانب العرض الكلي وما للقطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات في الجزائر من دور جوهري ومحوري في بناء قوة اقتصادية وطنية تنافسية منتجة للثروة، وتتجلى أهمية هذه الدراسة في أنها تتضمن رسم مقاربة جديدة لبناء قوة اقتصادية صناعية تنافسية خارج قطاع المحروقات في الجزائر اعتمادا على الفكر الاقتصادي، ويعتبر مصطلح ومفهوم قوة اقتصادية صناعية تنافسية خارج قطاع المحروقات مصطلحا جديدا ينبغي تبنيه وتأييده لتحقيق النمو الاقتصادي المستديم والتحليق الاقتصادي للجزائر.

ث- أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

- فهم النمو الاقتصادي المستديم وخصائص اقتصادياته؛
- دراسة آثر وجدوى تطبيق برامج دعم الإنعاش والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2015؛
- دراسة أداء القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2001-2015 ودوره في دعم إنتاج الثروة؛
- رسم مقاربة لبناء قوة اقتصادية صناعية تنافسية خارج قطاع المحروقات منتجة للثروة تكون بمثابة العمود الفقري لبناء قوة اقتصادية وطنية تنافسية تسمح بتحقيق النمو الاقتصادي المستديم.

ج- حدود ونطاق الدراسة: لقد اعتمدنا في هذه الدراسة على الفترة الزمنية 2001-2015 وهي الفترة التي تميزت بتطبيق سياسة لدعم النمو الاقتصادي تتعلق بتحفيز الطلب الكلي وكانت النتائج محتشمة، وخلال نفس هذه الفترة فقد تم إهمال العمل بجانب العرض الكلي وبناء قوة اقتصادية وطنية

تنافسية منتجة للثروة وهو الذي يعتبر الحل الوحيد لتحقيق النمو الاقتصادي المستديم والتحليق الاقتصادي بالنسبة للجزائر.

ح- منهج الدراسة: اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعبر عن الظاهرة المدروسة تعبيرا كميا وكيفيا من أجل تفسيرها تفسيرا كافيا والوصول إلى استنتاجات عامة تسهم في فهم وتشخيص الإشكالية وفهم أسبابها.

خ- خطة الدراسة: لأجل الإجابة على إشكالية الدراسة فقد قمنا بتقسيم هذا البحث إلى أربعة محاور، حيث تناولنا في المحور الأول مفهوم النمو الاقتصادي المستديم، وفي المحور الثاني قمنا بدراسة ضعف معدلات النمو الاقتصادي المحققة في الجزائر خلال الفترة 2001-2015، أما في المحور الثالث فقد درسنا ضعف أداء القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2001-2015، وفي المحور الرابع قمنا برسم مقاربة لبناء قوة اقتصادية صناعية تنافسية خارج قطاع المحروقات منتجة للثروة لأجل تحقيق هدف النمو الاقتصادي المستديم.

1. مفهوم النمو الاقتصادي المستديم:

يعتبر تقرير النمو الاقتصادي الذي قامت بإعداده في شهر يونيو 2008 لجنة النمو والتنمية التابعة للبنك العالمي تحت عنوان " استراتيجيات دعم النمو المستديم والتنمية المتضامنة " من بين أهم وأبرز وأحدث التقارير التي تناولت بشكل جد واضح دراسة النمو الاقتصادي المستديم من حيث تعريفه، خصائصه، سياسات واستراتيجيات تحقيقه ونتائجه.

1.1. تعريف النمو الاقتصادي المستديم

عرفت لجنة النمو والتنمية للبنك العالمي النمو الاقتصادي المستديم بأنه: " المعدل السنوي لنمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي الذي يبلغ أو يفوق 07 بالمائة لمدة ربع قرن أو أكثر "، ويوجد هناك ثلاثة

عشرة (13) اقتصادا حقق بالفعل هذا النمو الاقتصادي المستديم، وهذا كما يوضحه الجدول (01) الموالي.[1]

هناك من رأى أن الحالات المذكورة أعلاه في الجدول عبارة عن وقائع يصعب تفسيرها ولا يمكن تكرارها، إلا أن الواقع يبين احتمال انضمام اقتصاديات أخرى إلى هذه الحالات في المستقبل القريب، فعندما نمت اليابان على وتيرة النمو الاقتصادي المستديم رأى البعض بأنها حالة خاصة مدفوعة برغبة اليابان في استعادة عافيتها بعد الحرب العالمية الثانية، وعندما لحقت بها كل من هونغ كونغ التابعة للصين، تايوان التابعة للصين، سنغافورة وكوريا الجنوبية تم اعتبارها بلدان صغيرة الحجم، وعندما تفوقت الصين إلى جانب بلدان أخرى من إفريقيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وأوروبا الناشئة، فقد تم التأكد على أن كل الاقتصاديات بإمكانها تحقيق النمو الاقتصادي المستديم في المدى الطويل، إلا أن الأمر يتطلب تشخيص وتجسيد عوامل النجاح المشتركة لهذه البلدان باعتبارها نماذج يمكن محاكاتها.

جدول رقم (01): البلدان التي نجحت في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مستديم حسب دراسة البنك العالمي لسنة 2008.

البلد	فترة النمو الاقتصادي القوي **	الناتج الداخلي للفرد	
		في البداية	في سنة 2005 ***
بوتسوانا	2005 -1960	210	3800
البرازيل	1980 -1950	960	4000
الصين	2005 -1961	105	1400
كوريا الجنوبية	2001 -1960	1100	13200
هونغ كونغ التابعة للصين	1997 -1960	3100	29900
إندونيسيا	1997 -1966	200	900

[1]– Rapport sur la croissance « Stratégies à l'appui d'une croissance Durable et d'un développement Solidaire », Editions ESKA, Banque Mondiale, juin 2008, p 01.

اليابان *	1983 -1950	3500	39600
ماليزيا	1997 -1967	790	4400
مالطا *	1994 -1963	1100	9600
عمان	1999 -1960	950	9000
سنغافورة	2002-1967	2200	25400
طايوان التابعة للصين	2002-1965	1500	16400
تايلاند	1997-1960	330	2400

Source : Rapport sur la croissance « **Stratégies à l'appui d'une croissance Durable et d'un développement Solidaire** », Editions ESKA, Banque Mondiale, juin 2008, p 25.

* البلدان التي بلغت الناتج الداخلي الخام بالنسبة للفرد للذي هو لدى البلدان المصنعة.

** الفترة التي من خلالها كان نمو الناتج الداخلي الخام يساوي 07 بالمائة سنويا أو أكثر.

*** بالدولار الأمريكي حسب سنة الأساس 2000.

2.1. خصائص اقتصاديات النمو المستديم: تتباين اقتصاديات النمو المستديم من حيث خصائصها ومميزاتها والتي يمكن الاستفادة من مسارات نموها باعتبار أن هذه الحالات قابلة للمحاكاة في دول أخرى وهو ما سلكه صانعوا السياسات الاقتصادية في هذه البلدان حتى حققوا معدلات مستديمة للنمو الاقتصادي، ومن هذه الخصائص: [2]

- يتميز النمو الاقتصادي المستديم بارتفاع معدلات النمو الاقتصادي واستمرارها لمدة زمنية أطول تفوق العقدين من الزمن؛

[2]– طيبة عبد العزيز، **أثر الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي المستديم – دراسة حالة دول شمال إفريقيا خلال الفترة 1990-2010**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2011-2012، ص 85.

- تدل هذه الحالات على إمكانية تحقيق النمو الاقتصادي المستديم واحتمال تكرارها في العديد من الاقتصاديات في المستقبل، فتحقيق النمو الاقتصادي المستديم ليس أمرا مستحيلا وإنما يتطلب الأمر البحث عن الاستراتيجيات التي تمكن من تحقيقه؛
- لا يتحقق النمو الاقتصادي المستديم تلقائيا لأنه يتطلب التزام طويل الأجل من جانب صانعي السياسات الاقتصادية ومن القيادات السياسية بحيث يتم متابعة هذا الالتزام بشكل دائم وبأسلوب تفكير علمي وعملي يتسم بالمرونة؛
- إن تحقيق النمو الاقتصادي المستديم ليس أمرا سهلا، فلو كان الأمر كذلك لكانت حالات النجاح كثيرة، فتسعى بعض الاقتصاديات من أجل الانطلاق في النمو والبعض الآخر يخفق في ذلك؛
- إن النمو الاقتصادي المستديم ليس غاية في حد ذاته ولكنه يساعد على تحقيق أهداف أخرى مهمة للأفراد والمجتمع كإتاحة فرص العمل، زيادة الدخول والمساهمة في توفير الخدمات العامة كالتعليم والصحة، كما يمكن للاقتصاديات التي تحقق النمو الاقتصادي المستديم أن تخفض من حدة الفقر حتى مع زيادة التفاوت بين الدخول وانعدام المساواة، فالنمو الاقتصادي المستديم ينقل الفقراء خارج دائرة الفقر؛
- يعتبر هدف النمو الاقتصادي المستديم من أولويات الأهداف عند وضع السياسات الاقتصادية باعتباره معينا على تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، فهو شرط ضروري وإن كان غير كاف لتحقيق التنمية الاقتصادية؛
- هناك علاقة بين تحقيق النمو الاقتصادي المستديم وبناء الحضارة، فأغلب البلدان التي هي بصدد بناء الحضارة الإنسانية والارتقاء في مدارجها هي التي حققت أو هي بصدد تحقيق النمو الاقتصادي المستديم.

2. ضعف معدلات النمو الاقتصادي المحققة في الجزائر خلال الفترة 2001-2015:

بعد أن كانت معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر سلبية وضعيفة قبل سنة 2001، قامت السلطات العمومية خلال الفترة 2001-2014 وفي ظل الوفرة المالية المتأتية من الارتفاع الاستثنائي لأسعار المحروقات في الأسواق الدولية بتطبيق سياسة اقتصادية تدخلية ترتكز على تحفيز الطلب الكلي تتمثل في برامج دعم الإنعاش والنمو الاقتصادي، غير أن ذلك لم يؤدي إلى دعم وتعزيز إنتاج الثروة وكانت النتائج محتشمة كما توضحه المعطيات الإحصائية في الجدول (02) الممثل لتطور الناتج الداخلي الخام الحقيقي في الجزائر خلال الفترة 2001-2015.

حيث نلاحظ أن معدلات النمو الاقتصادي المحققة هي متواضعة وضعيفة، فخلال الفترة 2001-2004 تراوحت هذه المعدلات بين 0,12 بالمائة و0,25 بالمائة وقد بلغ معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي كمتوسط سنوي خلال نفس الفترة 0,554 بالمائة، هذا النمو المحقق خلال تطبيق البرنامج الرباعي (2001-2004) لدعم الإنعاش الاقتصادي لم ينتج من ديناميكية خاصة لمختلف قطاعات النشاط الاقتصادي في الجزائر، بل نتج من زيادة جد قوية للنفقات العمومية للتجهيز المرتبطة بصادرات المحروقات

أما الفترة 2005-2009 فقد سجلت هي الأخرى معدلات ضعيفة لنمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي تراوحت بين 02 و03 بالمائة فقط، فبعد أن بلغ معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي خلال سنة 2005 نسبة 0,15 بالمائة نتيجة للنمو المحقق في معدل الناتج الداخلي الخام لقطاع المحروقات الذي قدر بـ 0,85 بالمائة، سرعان ما انخفض معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي خلال سنوات 2006، 2007 و2008 نتيجة للنمو السلبي المسجل في معدل نمو الناتج الداخلي الخام لقطاع المحروقات الذي بلغ على التوالي - 52, بالمائة، - 90, و- 2,3 بالمائة، وهذا نتيجة لتراجع الإنتاج في قطاع المحروقات انطلاقا من سنة 2005 بعد صدور القانون رقم 05-07 المتعلق بالمحروقات.

.

جدول رقم (02): تطور معدلات نمو الناتج الداخلي الخام بالنسبة المئوية

خلال الفترة 2001- 2015

	2001	2002	2003	2004	2005
معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي (%)	,12	,14	,86	,25	,15
معدل نمو الناتج الداخلي الخام لقطاع المحروقات (%)	9,- 1-	,93	,58	3	,85
معدل نمو الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات (%)	,26	,56	,66	5	,74
	2006	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**
معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي (%)	,02	,03	,42	,42	,33
معدل نمو الناتج الداخلي الخام لقطاع المحروقات (%)	2,5 -	0,9 -	2,3 -	,06	,95
معدل نمو الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات (%)	,65	,36	,16	,39	03-
	2011	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**
معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي (%)	,42	,52	,33	,43	,93
معدل نمو الناتج الداخلي الخام لقطاع المحروقات (%)	,35	05	,84	,64	,55
معدل نمو الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات (%)	3- ,3	4- ,4	9- ,9	06-	,40

Source : -Rapport annuel de la banque d'Algérie, répartition sectoriel de la croissance du PIB réel, 2009, p 203.

http : //www.dgpp-mf.gov/index.php/retrospective, page consulté le 0703.2017..

http : //www.ons.dz/IMG/pdf/Publication_Comptes_Volume_2000-2012.pdf, consulté le 27.06.2017.

وقد بلغ المعدل المتوسط السنوي لنمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي نسبة 982, بالمائة. في حين، أن الفترة 2010-2015 قد سجلت هي الأخرى معدلات ضعيفة وفاترة لمعدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي التي تراوحت نسبتها بين 02 و03 بالمائة نتيجة للنمو السلبي المسجل في معدل نمو الناتج

الداخلي الخام لقطاع المحروقات، وقد بلغ معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي خلال الفترة 2010-2015 كمتوسط سنوي نسبة 133, بالمائة.

وبالنسبة لفترة الدراسة من 2001 إلى 2015، فإن معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي كمتوسط سنوي قد بلغ نسبة 553, بالمائة، وهو معدل نمو ضعيف يوضح بأن الجزائر لم تتمكن خلال هذه المدة الزمنية من تسجيل معدل نمو اقتصادي يتجاوز 07 بالمائة سنويا حتى يمكن القول بأنها بصدد تحقيق النمو الاقتصادي المستديم، ويعود سبب ذلك إلى عدم جدوى سياسة دعم وتحفيز الطلب الكلي.

3. ضعف أداء القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2001-2015:

انطلاقا من 1966-1967 اختارت الجزائر إستراتيجيتها للتنمية وهي إستراتيجية التنمية اللامتوازنة المستوحاة من مفهوم الصناعات المصنعة للأستاذ الفرنسي **ديستان دوبرنيس**، وكان تأميم القطاع الإنتاجي، الخدمات، التجارة، البنوك، ... الخ، وتقليص القطاع الخاص، وقررت الدولة أن تقوم بإنتاج، توزيع وتخصيص الموارد في إطار تخطيط ممركز وصلب، وفي هذا الإطار فقد تم إنشاء قاعدة صناعية هامة، غير أنه تم تهديم نفس هذه القاعدة الصناعية نتيجة لتطبيق إستراتيجية للتنمية بدون تطبيق إستراتيجية وطنية للتسيير.[3]

ومع نهاية سنوات الثمانينيات ولأجل إيجاد حل للمشاكل المطروحة في القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات، قررت السلطات العمومية التحول من النظام الاشتراكي نحو نظام اقتصادي جديد هو نظام اقتصاد السوق التنافسي وقامت بتطبيق سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية انطلاقا من استقلالية المؤسسات (1988)، إلى الشركات القابضة العمومية (1995)، ثم خوصصة المؤسسات العمومية ... إلخ.

[3] - REZIG Abdelouahab, Algérie Brésil Corée du sud trois expériences de développement, Office des publications universitaires, Alger, 2006, pp 85-86.

غير أن جوهر التنظيم الاقتصادي يبقى بصفة أساسية هو نفسه: هيئات احتكارية، قرارات إدارية – سياسية لأجل تسيير الاقتصاد وصعوبات داخلية كبرى،[4] وهذا ما أدى إلى ضعف القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات في الجزائر. وخلال الفترة 2001-2015 أيضا فقد تميز أداء هذا القطاع بالضعف الذي ترجم بارتفاع فاتورة واردات السلع الصناعية التي زادت بشكل غير مسبوق، في ظل غياب رؤية اقتصادية واضحة، ويمكن توضيح ارتفاع فاتورة واردات السلع الصناعية خارج قطاع المحروقات بالنسبة لإجمالي الواردات وفق الجدول (03) الموالي.

جدول رقم (03): تطور واردات السلع الصناعية خارج قطاع المحروقات نحو الجزائر بمليون الدولار الأمريكي خلال الفترة 2001- 2015.

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
واردات السلع الصناعية خارج قطاع المحروقات	5998	7481	9205	12501	14586	15548	19635	26322
إجمالي الواردات	9940	12009	13534	18308	20357	21456	27631	39479
	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
واردات السلع الصناعية خارج قطاع المحروقات	30223	31484	31801	36790	40877	41850	37604	--
إجمالي الواردات	39294	40473	47247	50376	55028	58580	51501	--

Source : http : // www.dgpp-mf.gov/index.php/retrospective, page consulté le 07/03/2017.

[4] – LAMIRI Abdelhak, **Crise de l'économie algérienne**, Les Presses d'Alger, Alger, 1999, p 195.

وقد لاحظنا الارتفاع الكبير وغير المسبوق لواردات السلع الصناعية خارج قطاع المحروقات بصفة طردية مع مرور الزمن، حيث انتقلت واردات هذه السلع بصفة متزايدة من 5998 مليون دولار أمريكي في سنة 2001 لتبلغ 41850 مليون دولار أمريكي في سنة 2014، ثم سرعان ما انخفضت قيمتها إلى 37604 مليون دولار أمريكي في سنة 2015 نتيجة لانخفاض أسعار المحروقات في الأسواق الدولية مع نهاية سنة 2014 وانتهاج سياسة اقتصادية تقييدية تتمثل في سياسة ترشيد النفقات انطلاقا من سنة 2015.

إن هذا الارتفاع في واردات السلع الصناعية خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2001-2014 ما هو في الحقيقة إلا دليل على ضعف أداء القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات في الجزائر وعدم قدرته على تلبية الطلب الكلي للسلع الصناعية، ويمكن أيضا توضيح بشكل جلي ارتفاع فاتورة واردات السلع الصناعية خارج قطاع المحروقات من خلال الشكل أسفله.

الشكل رقم (01): تطور واردات السلع الصناعية خارج قطاع المحروقات نحو الجزائر بمليون الدولار الأمريكي خلال الفترة 2001- 2015

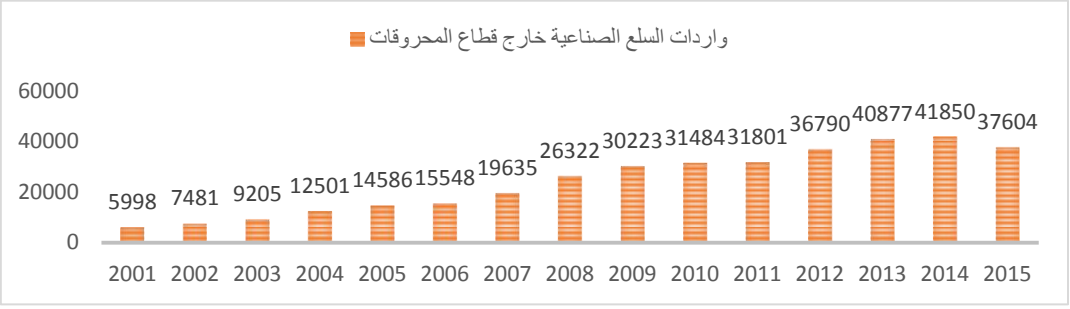

المصدر: الشكل البياني من إعداد الباحث بناء على المعطيات المتضمنة في الجدول رقم 03 أعلاه.

ويبرر ضعف أداء هذا القطاع أيضا العجز المتفاقم في رصيد الميزان التجاري الصناعي خارج قطاع المحروقات للجزائر خلال الفترة 2001-2015 كما يوضحه الشكل أسفله.

الشكل رقم (02): تطور رصيد الميزان التجاري الصناعي خارج قطاع المحروقات للجزائر بمليون الدولار الأمريكي خلال الفترة 2001- 2015

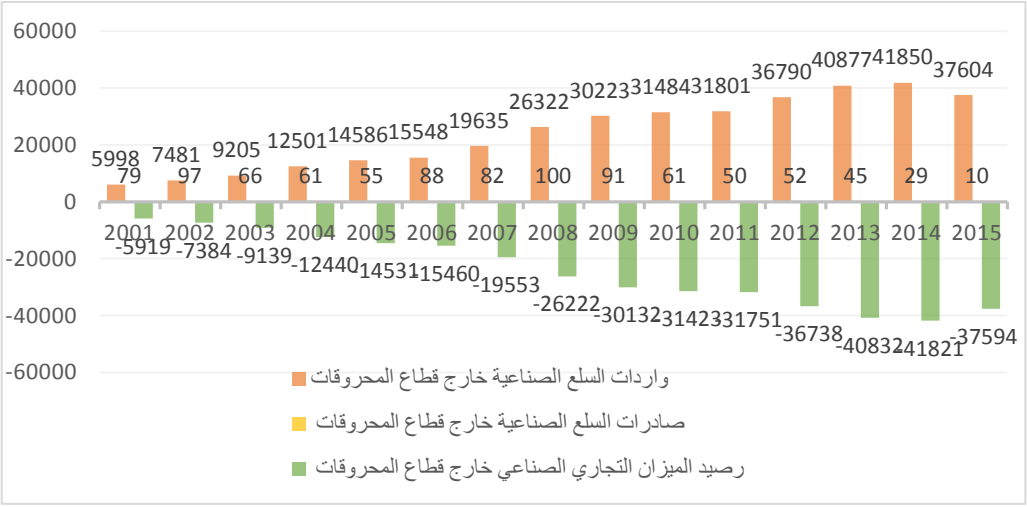

المصدر: الشكل البياني من إعداد الطالب اعتمادا على المعطيات الرقمية المأخوذة من الموقع الرسمي للمديرية العامة للتنبؤ والسياسات بوزارة المالية:

http : // www.dgpp-mf.gov/index.php/retrospective, page consulté le 23.05.2016.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه تفاقم عجز رصيد الميزان التجاري الصناعي خارج قطاع المحروقات مع مرور الزمن نتيجة للارتفاع الرهيب لواردات السلع الصناعية نحو الجزائر مقابل صادرات سلع صناعية ليست ذات دلالة أو ذات معنى، ويعني ذلك عدم قدرة القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات في الجزائر على إنتاج عرض متنامي من السلع الصناعية المختلفة لتلبية الطلب الكلي للسوق الجزائرية والمساهمة في كسر ميزة الاقتصاد الجزائري الريعي المتمثلة في التصدير الوحيد للمحروقات نحو باقي العالم، واستيراد كل السلع تقريبا من باقي العالم، وهذه الحقيقة تؤكدها أيضا المساهمة الضعيفة للقطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات في القيمة المضافة الكلية المنتجة في الجزائر كما يوضحه الجدول أسفله.

جدول رقم (04): تطور مساهمة القطاع الفلاحي والقطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات في الجزائر بالنسبة المئوية في القيمة المضافة المنتجة خلال الفترة 2001-2015.

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
القطاع الفلاحي	,510	,110	,610	,210	,28	,08	,08	07
القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات	,08	,18	,37	,86	,95	,65	,45	,05

	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
القطاع الفلاحي	10	09	,68	,49	,610	,111	,712	--
القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات	,26	,55	,94	,84	,05	,25	,95	--

Source : Les comptes économiques de 2001 à 2015, ONS, N° 750, p 26.

مقارنة بسنوات السبعينيات أين كانت مساهمة القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات في القيمة المضافة الوطنية المنتجة تتجاوز نسبة 20 بالمائة، فقد عرفت هذه المساهمة انخفاضا مستمرا مع مرور الزمن خلال الفترة الزمنية 2001-2015 وانتقلت من 08 بالمائة في سنة 2001 لتصل إلى نسبة 86, بالمائة في سنة 2004 ثم انخفضت لتبلغ 05 بالمائة في سنة 2008 وقد تواصل هذا الانخفاض لينزل تحت نسبة 05 بالمائة حيث بلغت 94, بالمائة في سنة 2011، وهذه النسبة بقيت أيضا ضعيفة في سنة 2015 حيث قدرت بـ 95, بالمائة.

وبالرغم من ضعف مساهمة القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات في القيمة المضافة الوطنية المنتجة، فإنها تبقى دوما أقل من مساهمة القطاع الفلاحي، الأمر الذي يعكس تخلف القطاع الصناعي في الجزائر ويوضح أن الجزائر هي بلد متخلفة صناعيا، ويظهر عدم مساهمة هذا القطاع في دفع إنتاج الثروة في الجزائر وعدم قيامه بلعب دور رافعة النمو الاقتصادي في الجزائر.

4. ضرورة بناء قوة اقتصادية صناعية تنافسية منتجة للثروة لأجل تحقيق النمو الاقتصادي المستديم:

إنه لا يمكن للقطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات في الجزائر المساهمة بقوة وبفعالية في تحقيق النمو الاقتصادي المستديم والمساهمة في بناء قوة اقتصادية وطنية تنافسية ضمن القوى الاقتصادية العالمية إلا من خلال بناء قوة اقتصادية صناعية خارج قطاع المحروقات تنافسية ومنتجة للثروة، ويجب أيضا بناء استراتيجية قطاعية جديدة لهذا القطاع هدفها بناء هذه القوة الاقتصادية الصناعية التنافسية، وأن تأخذ هذه الاستراتيجية الجديدة في الحسبان عناصر البناء وعوامل النجاح التالية:

1.4. تصور ورسم طموحات وأهداف كبيرة للقطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات بالجزائر:

يشترط تحقيق هدف النمو الاقتصادي المستديم بالنسبة للجزائر أولا قيامها بعملية البناء الاقتصادي، وهذا يتطلب قبل كل شيء رسم طموحات وأهداف كبيرة بعيدة المدى لقطاعها الصناعي خارج قطاع المحروقات على شاكلة أن تصبح القوة الاقتصادية الصناعية الأولى على مستوى شمال إفريقيا وقارة إفريقيا، وأن تصبح أيضا قوة صناعية تنافسية في البحر الأبيض المتوسط في المدى المتوسط والبعيد وأن تكون مندمجة بفعالية في الاقتصاد العالمي.

ويجب أن يستهدف تحقيق هذه الأهداف الوسيطة تحقيق الهدف النهائي المتمثل في النمو الاقتصادي المستديم الذي يندرج في إطار البناء الحضاري للأمة الجزائرية. إن تصور، رسم وتحديد هذه الطموحات والأهداف الكبيرة بدقة جد متناهية للقطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات في الجزائر هو إجراء أولي يجب القيام به لأجل توضيح الرؤية والوجهة للرأي العام الوطني قبل بناء استراتيجية جديدة لهذا القطاع، ثم قبل تجنيد المجتمع الجزائري وتجنيد جميع الإمكانيات لأجل نجاح تجسيدها.

2.4. تغيير سلطة اتخاذ القرار بالإدارة المركزية لوزارة الصناعة:

يعود ضعف أداء القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات في الجزائر لا سيما خلال الفترة 2001-2015 إلى عدم الاعتماد على العلم والفكر الاقتصادي ونخبة الكفاءات الاقتصادية والتسييرية الجزائرية،

وبالتالي تبقى مشكلته تتمثل في التخصص والتسيير بالنظر إلى أن هذا القطاع هو قطاع اقتصادي استراتيجي لإنتاج الثروة وهو دعامة البناء الاقتصادي لتحقيق النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر، ويحتاج بالضرورة إلى نخبة الكفاءات الاقتصادية والتسييرية الجزائرية.

لذا ولأجل التمكن من تجسيد الطموحات والأهداف الكبيرة التي سيتم رسمها المتمثلة في بناء قوة اقتصادية صناعية خارج قطاع المحروقات تنافسية ومنتجة للثروة والتحليق بهذا القطاع، فإن الأمر يتطلب بشكل حاسم تغيير سلطة اتخاذ القرار واختيار فريق جديد الذي سيتولى هذه السلطة بالإدارة المركزية لوزارة الصناعة والذي يجب أن يتكون أساسا من نخبة الكفاءات الاقتصادية الجزائرية التي بإمكانها وحدها دون غيرها النهوض والتحليق بهذا القطاع، وبجب أن تعهد إلى هذا الفريق الجديد مهمة رسم وبناء استراتيجية جديدة ثم إنجاحها ميدانيا وبالأخص تعظيم عوامل الإنتاج لرفع منحنيات الإنتاج وبلوغ الإنتاج الكبير واقتصاديات الحجم في هذا القطاع، ويساعده في بنائها نخبة الكفاءات التسييرية الجزائرية ثم بعدها الكفاءات المتخصصة في تكنولوجيا الإنتاج الصناعي بمختلف فروعه.

3.4. تعديل تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الصناعة:

يعود ضعف أداء القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات في الجزائر أيضا إلى تنظيم الإدارة المركزية بوزارة الصناعة، الذي يعتمد على المرسوم التنفيذي رقم 14-242 المؤرخ في 27 غشت سنة 2014، المتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الصناعة والمناجم الذي ينص على أن هذه الوزارة تحت سلطة الوزير تشتمل على الأمين العام ورئيس الديوان والمفتشية العامة وسبعة مديريات عامة وأربعة مديريات، وهذه الأخيرة لا تتوافق والعمل على تعظيم عوامل الإنتاج لأجل الرفع من إمكانيات الإنتاج وتحقيق اقتصاديات الحجم وبناء قوة صناعية تنافسية خارج قطاع المحروقات.

لذا، فإنه من الواجب القيام بإجراء تغيير جوهري على تنظيمها بما يتوافق وبناء طموح قوة اقتصادية صناعية تنافسية وفقا للإستراتيجية القطاعية الجديدة للقطاع الصناعي، ولا بد لهذا التنظيم الجديد أن يبنى وفقا للعلم الاقتصادي المتعلق بالنمو الاقتصادي وإنتاج الثروة والعمل على عوامل الإنتاج

وتعظيمها لأجل تحقيق اقتصاديات الحجم في هذا القطاع، وأن تكون هناك على الأقل خمسة (05) مديريات عامة مركزية تختص كل واحدة منها بالعمل على تعظيم عامل من عوامل الإنتاج الخمسة المتمثلة في: الأرض (العقار الصناعي)، العمل، الرأسمال، المقاولاتية وعامل المعرفة والذكاء الاقتصادي.

4.4. ضرورة بناء إستراتيجية جديدة للقطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات في الجزائر:

1.4.4. الإستراتيجية الصناعية الجديدة لسنة 2007:

بالنظر إلى ضعف أداء القطاع الصناعي في الجزائر وبهدف إنعاش هذا القطاع واستعادة الجزائر لطموحاتها الصناعية لسنوات السبعينيات، قام وزير المساهمة وترقية الاستثمارات في سنة 2007 بطرح إستراتيجية صناعية سميت " بالإستراتيجية الصناعية الجديدة "، ونظم خلال الفترة 26-28 فبراير من نفس هذه السنة جلسات وطنية لأجل توضيح المحاور الكبرى لهذه الإستراتيجية التي ارتكزت على أربعة محاور أساسية وهي:[5] اختيار القطاعات الجاري ترقيتها وتشجيعها، الانتشار القطاعي للصناعة، انتشار وتوسع حيز الصناعة وسياسات الترقية الصناعية، وحتى وإن كانت الأهداف الوسيطة والإجرائية المعلنة أثناء التنظير لهذه الإستراتيجية الصناعية الجديدة هي جد طموحة وتتمثل في إعادة اكتساح السوق الداخلية، وإعادة تأهيل وانتشار الحظيرة الصناعية الوطنية عبر جملة من الإجراءات المتمثلة في الخوصصة، الشراكة، الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي المباشر بهدف تشجيع صناعات إبدال الواردات وتطوير صناعة موجهة نحو التصدير،[6] إلا أن تطبيق هذه الإستراتيجية ميدانيا لن يؤدي إلى إنعاش القطاع الصناعي في الجزائر ولن يؤدي إلى المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي المستديم، نظرا لغياب العوامل المفتاحية لتجسيد النمو الاقتصادي المستديم، وكذا عدم تحديد أهدافها النهائية.

[5]- http : // www.assisesdel'industrie.dz, page consulté le 15.12.2016.

[6]- عز الدين بن تركي، **الإستراتيجية الصناعية الجديدة 2007**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2013.

2.4.4. الإستراتيجية الجديدة للقطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات التي يجب بنائها في الجزائر:

لأجل تحقيق النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر الذي يعتبر هدف نهائي، فإن الأمر يقتضي ويشترط أولا بناء مقاربة جزائرية أصيلة لتحقيق هذا النمو وبناء إستراتيجية وطنية للتنمية الاقتصادية، ثم بناء إستراتيجية قطاعية للقطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات التي يجب أن يكون بنائها بالتنسيق مع بناء باقي الاستراتيجيات القطاعية الأخرى للاقتصاد الوطني في إطار الإستراتيجية الوطنية للتنمية الاقتصادية، ثم العمل على تجسيد المقاربة الجزائرية الأصيلة لتحقيق النمو الاقتصادي المستديم بتجسيد عوامل نجاحها المفتاحية المشتركة. ويتطلب بناء قوة اقتصادية صناعية تنافسية خارج قطاع المحروقات وجود رجال وكفاءات اقتصادية التي يجب أن تتولى سلطة اتخاذ القرار بوزارة الصناعة وتقوم برسم وبناء إستراتيجية القطاع وتحدد الهدف النهائي لهذه الإستراتيجية بدقة جد متناهية، وتكون متسلحة بمنهجية عمل علمية اقتصادية للتعامل مع عوامل الإنتاج في هذا القطاع الصناعي لأجل تعظيمها بغية الوصول إلى الإنتاج الكبير واقتصاديات الحجم.

ومعنى ذلك، أنه لأجل بناء قوة اقتصادية صناعية تنافسية خارج قطاع المحروقات منتجة للثروة، فإن الأمر يقتضي الانطلاق من الهدف النهائي المتمثل في النمو الاقتصادي المستديم وتحديد معدله الذي يجب أن يتجاوز 07 بالمائة سنويا خلال فترة تفوق الربع قرن من الزمن، ثم يجب تحديد المعدل السنوي لنمو القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات الذي على أساسه يمكن فعليا تحقيق معدل النمو الاقتصادي المستديم السالف الذكر، وبعد ذلك يجب تحديد القيمة المضافة التي يجب إنتاجها سنويا لتحقيق معدل نمو القطاع الصناعي الذي سيسمح بتحقيق النمو الاقتصادي المستديم، وفي النهاية تأتي مرحلة التعامل بفعالية مع عوامل الإنتاج لتعظيمها والعمل على تحقيق القيمة المضافة المطلوب إنتاجها سنويا في القطاع الصناعي لتحقيق النمو الاقتصادي المستديم، حيث يتطلب الأمر اللجوء إلى تعظيم عوامل الإنتاج بتوسيع الحظيرة الصناعية بإنشاء المزيد من المناطق الصناعية، تسهيل تمويل الاستثمار الإنتاجي، زيادة اليد العاملة في

القطاع الصناعي، زيادة عدد المقاولين الصناعيين، إدخال المعرفة والذكاء الاقتصادي... إلخ، وتسمى هذه المنهجية الإدارة بواسطة الأهداف حيث يتم تكميم الأهداف (جعل الأهداف كمية) وربطها بعضها ببعض لتحقيق الهدف النهائي المتمثل في النمو الاقتصادي المستديم.

وعملية تحقيق الهدف النهائي المتمثل في النمو الاقتصادي المستديم هي جد مرتبطة بعضها ببعض ولا يمكن العمل بعشوائية في غياب إستراتيجية ومنهجية عمل واضحة للقطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات تكون مرسومة بدقة تستهدف تحقيق هدف نهائي كمي محدد بدقة وأهداف كمية وسيطة محددة بدقة، ويجب أن تكون هذه الإستراتيجية الجديدة لهذا القطاع إستراتيجية هجومية وتنافسية تستهدف بناء موقع تنافسي للصناعة الجزائرية على المستوى الجهوي والقاري والعالمي ويجب أن تتسم هذه الإستراتيجية بالمرونة وتتضمن تحقيق مجموعة من الأهداف الوسيطة المفتاحية والتي تسمى بإجراءات الأداء وهي كالآتي:

2.4.4 .1- ضرورة الوصول إلى تحقيق اقتصاديات الحجم في القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات بالجزائر:

يتطلب بناء قوة اقتصادية صناعية جزائرية تنافسية ضاربة على المستوى الجهوي، القاري والعالمي بناء تلك القوة والعمل على المدى الطويل والوصول إلى تحقيق مؤشرات اقتصادية كلية في المجال الصناعي تتعلق بتحقيق قيمة مضافة صناعية عالية خارج قطاع المحروقات تسمح أولا بالتلبية الدائمة والمستمرة للطلب الكلي للمنتجات الصناعية في الجزائر

وتسمح ثانيا بخروج الجزائر نهائيا من التقسيم الدولي للعمل المبني أساسا على تصديرها الوحيد للمحروقات، وتجعلها قوة اقتصادية تصديرية للمنتجات الصناعية نحو باقي العالم بما يؤدي إلى تحقيق ميزان تجاري صناعي خارج قطاع المحروقات إيجابي له فائض والذي يجب أن تتجاوز عائداته من العملة الصعبة 1000 مليار دولار أمريكي، بعد أكثر من عشريتين من الزمن وينبغي أن تتجاوز مساهمة هذا القطاع في الناتج الداخلي الخام نسبة 40 بالمائة، من أجل أن تلتحق الجزائر بمصاف الدول الصناعية الكبرى. وهذا يستدعي زيادة الإنتاج الصناعي ورفع إمكانيات الإنتاج في هذا القطاع من خلال العمل على تعظيم

عوامل الإنتاج الخمسة المتمثلة في العقار الصناعي،[7] العمل، الرأسمال، المقاولاتية،[8] وعامل المعرفة والذكاء الاقتصادي[9] ومزجها بالكيفية التي يمكن من خلالها بلوغ اقتصاديات الحجم لأجل تحقيق الهدف النهائي المتمثل في النمو الاقتصادي المستديم.

2.4.4 .2- ضرورة ربط القطاع الصناعي بباقي قطاعات الاقتصاد الوطني:

إنه لا يمكن تحقيق رهانات وطموحات القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات في الجزائر إلا في إطار تجسيد المقاربة الجزائرية الأصيلة لتحقيق النمو الاقتصادي المستديم، ويشترط البناء الاقتصادي الذي تتضمنه هذه المقاربة ضرورة وجود تمفصل وارتباط قوي وجد متين ما بين القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات والقطاع الفلاحي من جهة والقطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات وقطاع الخدمات من جهة أخرى، ويجسد هذا التمفصل والارتباط القوي والجد متين في وجود تشابك أمامي وخلفي جد قوي في جدول المدخلات والمخرجات الذي يترجم بنمو قطاعي قوي يؤدي في النهاية إلى تحقيق النمو الاقتصادي المستديم.

2.4.4 .3- ضرورة إدماج القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات بفعالية في الاقتصاد العالمي:

يتوقف كذلك تحقيق رهانات وطموحات القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات في الجزائر وبناء قوة اقتصادية صناعية تنافسية تسمح بتحقيق اقتصاديات الحجم في هذا القطاع أيضا وجوب وضرورة ارتباط هذا القطاع وإدماجه بفعالية في الاقتصاد العالمي، وهذا الشرط هو أحد عوامل النجاح المفتاحية المشتركة المتضمنة في المقاربة الجزائرية الأصيلة لتحقيق النمو الاقتصادي المستديم، وهو الشرط الذي لا يمكن أن يتحقق إلا في إطار استراتيجية وطنية للتنمية الاقتصادية المبنية على تشجيع الصادرات حتى

[7]-Mourad BOUKELLA**, L'Algérie de demain relever les défis pour gagner l'avenir**, Politiques agricoles, dépendance et sécurité alimentaire, FRIEDRICH EBERT STIFTUNG, Septembre 2008, p 02.

[8]- LAMIRI Abdelhak, **la décennie de la dernière chance, émergence ou déchéance de l'économie Algérienne** ?, Alger, CHIHAB Editions. p 143.

[9]– وسام داي، **تطبيق السياسات الإقليمية للذكاء الاقتصادي في الجزائر واقع وآفاق**، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، العراق، 2014، ص 05.

تكون دافعا ومحفزا لتحقيق النمو الاقتصادي المستديم، وكذا ينبغي انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.

خـاتمة:

بناء على ما سبق تعد الفرضية الأولى والثانية غير محققة حيث سجلت الجزائر خلال الفترة 2001-2015 معدل نمو ناتج داخلي خام حقيقي كمتوسط سنوي يقدر بنسبة 553, بالمائة وهو معدل نمو ضعيف، وبالتالي لم تتمكن من دعم الإنعاش والنمو الاقتصادي وتسجيل معدلات عالية للنمو الاقتصادي تتجاوز 07 بالمائة سنويا حتى يمكن القول بأن الجزائر هي بصدد تحقيق النمو الاقتصادي المستديم. وكذا باعتبار أن السياسة الاقتصادية المطبقة على القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2001-2015 لم تؤدي إلى التحليق بهذا القطاع وجعله قطاعا يساهم بقوة وفعالية في إنتاج الثروة الوطنية، بدليل أن مساهمته الضعيفة في الناتج الداخلي الخام.

أما الفرضية الثالثة فهي محققة حيث أن تحقيق النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر يتطلب بناء مقاربة جديدة تعتمد على الفكر الاقتصادي وتتضمن استراتيجية جديدة للنهوض بالقطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات وبناء قوة اقتصادية وطنية تنافسية بغية تحقيق اقتصاديات الحجم وجعل من هذا القطاع رافعة لتحقيق النمو الاقتصادي المستديم.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

- أن سياسة دعم النمو الاقتصادي وتعزيز إنتاج الثروة المطبقة في الجزائر خلال الفترة 2001-2015 المستلهمة من النظرية الكينيزية ومن نظريات النمو الداخلي لم تتمكن من دعم النمو الاقتصادي في الجزائر وتحقيق معدلات عالية له وتحقيق النمو الاقتصادي المستديم الذي يتجاوز معدله 07 بالمائة لأكثر من عقدين من الزمن؛

- أن السياسة الاقتصادية المطبقة على القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2001-2015 لم تؤدي إلى التحليق بهذا القطاع وجعله قطاعا فعالا في إنتاج الثروة الوطنية، حيث يبقى أداءه ضعيفا والنتائج المحققة تبقى جد محتشمة.
- أنه لا يمكن تحقيق النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر إلا من خلال الخروج من التقسيم الدولي للعمل المتمثل في التصدير الوحيد للمحروقات وبناء قوة اقتصادية صناعية خارج قطاع المحروقات تكون العمود الفقري للقوة الاقتصادية الوطنية التنافسية القادرة وحدها على تحقيق النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر؛
- يرتبط بناء قوة اقتصادية صناعية تنافسية خارج قطاع المحروقات بتحقيق اقتصاديات الحجم في هذا القطاع، وتحقيق هذه الأخيرة يتعلق بتحديد أهداف اقتصادية كمية كبرى وبرفع إمكانيات الإنتاج الصناعي من خلال تعظيم عوامل هذا الإنتاج الصناعي اعتمادا على الفكر والعلم الاقتصادي.

وعلى ضوء نتائج الدراسة، فإنه يمكن إيجاز أهم التوصيات والاقتراحات كالآتي:

- لأجل تحقيق النمو الاقتصادي المستديم، فإن الأمر يقتضي العمل بجانب العرض الكلي وليس بجانب الطلب الكلي، وبناء اقتصاد وطني تنافسي متنوع هو إقصاد السوق التنافسي؛
- لأجل تحقيق النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر، فإن الأمر يقتضي ضرورة بناء قوة اقتصادية صناعية تنافسية خارج قطاع المحروقات تكون دعامة الاقتصاد الوطني في إنتاج الثروة الوطنية؛
- إن النهوض بالقطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات يكمن أولا في تغيير سلطة صنع واتخاذ القرار في هذا القطاع ومنحها إلى الكفاءات الوطنية المتخرجة من كليات العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير التي لها وحدها مفتاح تحليق هذا القطاع؛
- يرتبط تحقيق أهداف وطموحات القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات في الجزائر بالاعتماد على العلم والفكر الاقتصادي والتسييري والعقل واستغلال كل المؤهلات والإمكانيات الكبيرة التي تتوفر

عليها الجزائر وتعظيم عوامل الإنتاج لتحقيق اقتصاديات الحجم من أجل بلوغ هدف وحيد نهائي هو النمو الاقتصادي المستديم في إطار البناء الحضاري للجزائر؛

- إن الإمكانيات للنهوض بالقطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات في الجزائر وبلوغ مصاف الدول الصناعية الكبرى هي جد كبيرة وأكيدة وتبقى فقط طريقة وكيفية تجنيدها واستغلالها لتحقيق هدف واحد هو بناء قوة اقتصادية صناعية تنافسية خارج قطاع المحروقات تكون القوة الضاربة للقوة الاقتصادية الوطنية التنافسية التي تسمح بتحقيق الإنتاج الكبير بعيدا على التقسيم الدولي للعمل المتمثل في التصدير الوحيد للمحروقات، وهو ما يسمح بتحقيق الهدف النهائي المتمثل في النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر.

قائمة المراجع:

مراجع باللغة العربية:

1. طيبة عبد العزيز، **أثر الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي المستديم – دراسة حالة دول شمال إفريقيا حلال الفترة 1990-2010**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2011-2012.
2. عز الدين بن تركي، **الإستراتيجية الصناعية الجديدة 2007**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2013.
3. وسام داي، **تطبيق السياسات الإقليمية للذكاء الاقتصادي في الجزائر واقع وآفاق**، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، العراق، 2014.

مراجع باللغة الأجنبية:

مؤلفات:

4. REZIG Abdelouahab**, Algérie Brésil Corée du sud trois expériences de développement**, Office des publications universitaires, Alger, 2006.

5. LAMIRI Abdelhak, **Crise de l'économie algérienne,** Les Presses d'Alger, Alger, 1999.
6. LAMIRI Abdelhak, **la décennie de la dernière chance, émergence ou déchéance de l'économie Algérienne** ?

مقالات:

7. Mourad BOUKELLA, **L'Algérie de demain relever les défis pour gagner l'avenir, Politiques agricoles, dépendance et sécurité alimentaire**, FRIEDRICH EBERT STIFTUNG, Septembre 2008.

تقارير:

8. la croissance « **Stratégies à l'appui d'une croissance Durable et d'un développement Solidaire**», Editions ESKA, Banque Mondiale, juin 2008.
9. Activité, Emploi et chômage en Avril 2016, ONS, N° 748.
10. Les comptes économiques de 2001 à 2015, ONS, N° 750.
11. Rapport annuel de la banque d'Algérie, répartition sectoriel de la croissance du PIB réel, 2009.

مواقع إلكترونية:

12. http://www.ons.dz/-comptes économiques.html.
13. http : //www.ons.dz/IMG/pdf/Publication_Comptes_Volume_2000-2012.pdf
14. http : //www.dgpp-mf.gov/index.php/retrospective.
15. http:// www.dgpp-mf.gov/index.php/retrospective.
16. http : // www.assisesdel'industrie.dz.
17. http:// www.aniref.dz/index.php/ar/2015-07-21-13-53-09/2016-01-04-10-27-47